السياسة الجنائية و أخطار الانترنت على القصر

اليــوم الدراســي الأنترنيت و حقوق الطفل
المنظم يوم: 04 فيفري 2013

برابح محمد
أستاذ بكلية **الحقوق –جامعة وهران–**

مقدمة

تبيان أن الانترنت من أهم الاكتشافات التي كان لها أثر كبير على نشاط الإنسان في كل المجالات السياسية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الصحية.... وقد استفادت كل شرائح المجتمع من خدمات الانترنت الذي غزت كل طبقات المجتمع بمختلف مكونات وإذا كان الكل يتفق على مزايا الانترنت فهذا لم يمنع مع الممارسة اليومية إلى ظهور بعض السلبيات للانترنت على المجتمع، بل أكثر من هذا ظهر نوع جديد من الإجرام ارتبط بالانترنت وهو ما اصطلح على تسمية بالإجرام الرقمي أبو الإجرام المعلوماتي، مما اضطر الكثير من الدول إلى تكيي سياستها الجنائية مع متطلبات هذا النوع من الإجرام الجديد، خاصة إذا علمنا أن ذلك على شريحة حساسة من المجتمع وهي طبقة الأحداث القاصرين الذين أضحوا من الضحايا الأكثر عرضة للأخطار الاستعمال الشبكي للانترنت.

فتدخلت التشريعات بنصوص صارمة لمنع كل التجاوزات التي قد تحدث في مجال الانترنت وتكنولوجيا للاتصال الحديثة بصفة عامة، وسنحاول أن تبرز أهم هذه المخاطر التي يتعرض لها القصر عند احتكاكهم بالشبكة العنكبوتية، ثم نحاول أن نتعرض إلى الترتيبات التي ذهبت إليها السياسة الجنائية للخدمة تلك السلبيات على القصر.

أولا : مخاطر الانترنت على القصر :

مع الانتشار الواسع للإعلام الآلي و التطور التكنولو جي بات من الشمل على كل أفراد المجتمع استعمال تكنولوجيات الاتصال الحديثة وعلى رأسها الانترنت، ومن أهم الشرائح المستفيدة من خدمات الانترنت طبقة الشباب بما فيها القصر، و إذا كان الكل يتفق على المزايا الكبرى للانترنت على طبقة الشباب من الناحية الإعلامية والعلمية والتواصل والاكتشاف وتحسين المردود التربوي، فإن الواقع أظهر أن الانترنت كذلك أصبح يكون خطرا حقيقيا على الشباب وخاصة القصر منهم ، و يمكننا إيجاز هذه المخاطر كما تناولها الباحثون لهذا المجال فيما يلي :

أ- الإدمان المفرط على الانترنت :

أثبتت الدراسات العلمية والميدانية التي أجريت في هذا الشأن أن عددا كبيرا من الشباب والفخ المستعملين للانترنت يعانون من ظاهرة جديدة غير صحية وهي ظاهرة الإدمان على الانترنت وما لذلك من أثر خطير من القصر، سواء صحته الجسدية أو النفسية، حيث أن الكثير من القصر أهمل كل ارتباطاته ونشاطاته وتفرغ كليا لتعاطي الانترنت، فأصبح يعد مدمنا، مما يتطلب علاجه من هذا الإدمان، ومن أهم أعراض الإدمان على الانترنت السمنة وزنه بشكل غير طبيعي وما ذلك من أثر على صحته مع الظهور المبكر للكثير من الأمراض المرتبطة بالسمنة وقلة الحركة البدنية، أضف إلى هذا الهشاشة النفسية وابتعاد القاصر عن الواقع الحقيقي الذي يعيش فيه كالعائلة والمدرسة ومحيط لعبه، فيصبح يعيش في وسط افتراضي، فينعكس ذلك على استقالة تامة من القاصر من النشاطات الطبيعية التي تجعل منه فردا صالحا للمستقبل، وقد اثبتت الدراسات على سبيل المثال على أنه ما بين 10 مليون

و 15 مليون شاب في الولايات المتحدة يعانون حقيقة من الادمان على الانترنت مما استدعى تدخل السلطات العمومية بواسطة سياسات و تشريعات مكيفة للحد من هذا الوضع.

ب–الدخول السهل للمواقع الإباحية :

إن المواقع الإباحية على الانترنت هي أخطر ما يهدد السلامة الجسمية والنفسية للقاصر، حيث أن هذه المواقع أصبحت في متناول كل متعامل للانترنت، ونظرا لأن القاصر لا يملك أي مناعة أو تربية جنسية وذلك بسبب الطابوهات المضروبة على ذلك في الأسر والمدرسة فإن القاصر يحاول أن يكتشف بنفسه في هذه المواقع ما يظهر له أنه ذو أهمية، ومن ثم تبدأ المخاطر والإنحرفات التي تنعكس سلبا على الحياة الطبيعية للقاصر، فتصبح تلك المواقع تمثل بالنسبة له مركز اهتماماته ومما يضاعف خطورة ذلك هو الجدار الفاصل بين هذه المواقع والقاصر والمجتمع المحيط بهما، فيظهر القاصر نوعا من الاضطراب النفسي والسلوكي فيقل مردوده المدرسي واهتمامه بالنشاطات التي يكون لها منفعة حقيقية على نموه ومستقبله.

ج– القصر ضحايا للإجرام المعلوماتي :

أصبح الإجرام المعلوماتي واقع حقيقي يقتضي ضحاياه من كل فئات المجتمع، وذلك نظرا لوصول الانترنت إلى كل الفئات ورقمنة الكثير من النشاطات التي كانت في السابق منحصرة في أوساط معينة، ومن أهم الجرائم المعلوماتية التي يقع فيها القصر هي التغرير بهم وإيقاعهم في شبكات تستغلهم جنسيا وجسديا وأثبت الكثير من الدراسات أن الاستغلال الجنسي للأطفال كان من منطلقة شبكة الانترنت وذلك بمناسبة أن القاصر يدخل في إتصال مع مواقع تغرر بهم وتجذبهم ليقعوا ضحايا لهذه الشبكات الإجرامية، وقد أثبتت الدراسات أن 60% من الشباب المستجوبين يجيبون على الرسائل في الانترنت مجهولة الهوية .

كانت هذ بعض الأخطار التي تهدد السلامة الجسمية و النفسية للقصر وانتشارها الشائع في أوساط الشباب و نظرا لضررها الحقيقي وإنعكاسها على هذه الشريحة الحساسة من المجتمع كان لابد من تدخل السلطات العمومية و تكييف السياسة الجنائية بما يحد من هذه الأخطار وتجريم كل مامن شأنه يمنحا أن بالسلامة الجسدية والنفسية للقصر.

ثانيا : موقف السياسة الجنائية من أخطار الانترنت على القصر :

أ- المقصود بالسياسة الجنائية :

قبل أن نحدد موقف السياسة الجنائية من أخطار الانترنت على القصر لابد لنا أن نحدد بإيجاز ماذا يقصد بالسياسة الجنائية كوسيلة للحد من للإجرام بصفة عامة، حيث أن السياسة الجنائية هيا التي تصنع القواعد التي يحدد على ضوئها صياغة نصوصا القانون الجنائي سواء فيما يتعلق بالجريم أو الوقاية من الجريمة أو معالجتها، وبعبارة أخرى أن السياسة الجنائية هي أني تبين المبادئ اللازم السير عليها في تحديد ما يعتبر جريمة و في اتخاذ التدابير المانعة و العقوبات المقررة لها و على ضوء هذا التعريف يلاحظ ما يلي :

1-أن السياسة الجنائية لا تقتصر على تحديد المبادئ اللازمة لتحديد الجريمة و توقيع العقوبة المقررة لها و إنما تمتد إلى تحديد مبادئ التجريم.

2- إن السياسة الجنائية وإن كانت تهدف إلى توجيه المشرع نحو تطوير القانون الجنائي إلا أن استجلائها يرشد جميع السلطات القائمة على تطبيق هذا القانون وتنفيذه، فعليها جميعا أن تهتدي في كل نشاطها بمبادئ السياسة الجنائية و تتمثل في قانون العقوبات بمعناه الواسع فيما يتعلق بالتجريم والعقوبة والتدابير الاحترازية وفي قانون الإجراءات الجزائية فيما يتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها سواء لإثبات وقوع الجريمة ونسبها للمتهم أو لتوقيع العقوبة عليه أو لاتخاذ التدابير الاحترازية قابله.

ب–موقف السياسة الجنائية من جرائم الانترنت :

ومما سبق نستنتج أن السياسة الجنائية يجب أن تتكيف مع كل الظواهر الإجرامية مهما كان نوعها من أجل منعها أو الحد من وقوعها، وفي موضوع أخطار الانترنت على القصر فإن السياسة الجنائية في كل دول العالم وفي الجزائر جعلت من محاربة هذه الظاهرة أحد أهدافها الأساسية، وذلك وعيا من السلطات العمومية لخطورة هذه الظاهرة، فقد تصدت لها برئاسة من النصوص التشريعية المقيدة لنشاط الانترنت بما لا يتعارض والمصلحة العامة، خاصة حماية شريحة الشباب القصر، فقد سلطة هذه النصوص العقوبات الصارمة على كل التجاوزات الماسة بسلامة الشباب الجسدية والنفسية، ومن جهة أخرى فإن المشرع يعاقب بعقوبات صارمة على كل الجرائم المعلوماتية، وجاءت هذه العقوبة مشددة عندما يتعلق الأمر بالجرائم المعلوماتية الواقعة على القصر .

ومن جهة أخرى فإن السياسة الجنائية في الدولة وضعت الكثير من التدابير الاحترازية لضمان عدم وقوع القصر ضحية لتلك الجرائم المعلوماتية، وذلك عن طريق التنظيم العقلاني لتوزيع مواقع الشبكات العنكبوتية ومنع الدخول السهل للكثير من المواقع التي قد تحدث ضررا جدسيا أو نفسيا للقاصر، ومن جهة أخرى فإن الاستغلال العمومي للانترنت أصبح يتم في محلات تستجيب لشروط السلامة النفسية والجسدية للقاصر ولا يرخص لاستغلال محلات الانترنت إلا بعد أن يستوفي صاحبها شروط صارمة منصوص عليها في المراسيم المنظمة لهذا النشاط.

كما أن السياسة الجنائية لم تستبعد المدرسة والأسرة للقيام بدورها في مجال التوعية والتوجيه للقاصر حتى لا يقع ضحية للأخطار المتعددة والمتنوعة للانترنت، بل بالعكس جعله أي القاصر

يتعامل مع الانترنت بما يتماشى وتطوره النفسي والجسدي والتربوي وأن يكون هذا الانترنت مطيته نجاح وليس وسيلة للإخفاق الاجتماعي.

خاتمة

لا يختلف اثنان على أن الانترنت هو وسيلة عملاقة في يد الإنسان للحصول على المعرفة والاكتشاف، وبناء شخصيته المستقبلية، كما أنه وسيلة للتبادل والاقتراب والتعرف والتواصل، غير أن استعمال الانترنت إذا حاد عن هذه القيم النبيلة تحول إلى نقمة خاصة على الشباب القصر الذين أصبحوا الضحية الأولى للاستعمال السلبي للانترنت، ومن ثم كان لابد على السلطات العمومية من التدخل للحد من الأخطار المحدقة على الشباب وضع وقوعهم ضحية للجرائم المعلوماتية، وذلك بواسطة سياسة جنائية تعاقب بصرامة وتمنع بواسطة تدابير احترازية هذا النوع من الجرائم المستحدثة بواسطة تكنولوجيات الاتصال الحديثة وخاصة الانترنت.